والمراد بالسنة: الطريقة التي كان عليها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه قبل ظهور البدع والمقالات.

والجماعة في الأصل: القوم المجتمعون، والمراد بهم هنا سلف هذه الأمَّة من الصحابة والتابعين، الذين اجتمعوا على الحق الصريح من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[أركان الإيمان الستة]

(وَهُوَ الإِيمانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الموْتِ، والإِيمَانِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ).

هذه الأمور الستة هي أركان الإيمان، فلا يتمُّ إيمانُ أحدٍ إلا إذا آمن بها جميعًا على الوجه الصحيح الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة، فمَنْ جَحَدَ شيئًا منها أو آمن به على غير هذا الوجه؛ فقد كفر.

وقد ذُكِرَت كلها في حديث جبريل المشهور، حين جاء إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صورة أعرابي يسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان؟ فقال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وتؤمن بالبعث بعد الموت، وبالقدر خيره وشره»[1]؛ حلوه ومره من الله تعالى.

---

(١) هذا جزءٌ من حديث جبريل المشهور؛ رواه مسلمٌ، بلفظ: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر . وتؤمن بالقدر خيره وشره» وهو أول حديث يفتتح به الصحيح.
ورواه بنحوه أيضًا: أحمد (١/٢٨) (١٩١)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي، كلهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
كما رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه؛ من حديث أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما.

[الإيمان بالملائكة]

والملائكة: جمع مَلَك، وأصله مألك؛ من الألوكة، وهي الرسالة، وهم نوعٌ من خلق الله عزَّ وجلَّ، أسكنهم سماواته، ووكلهم بشؤون خلقه، ووصفهم في كتابه بأنَّهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وأنَّهم يسبِّحون له بالليل والنهار لا يفترون.

فيجب علينا الإيمان بما ورد في حقهم من صفات وأعمال في الكتاب والسنَّة، والإمساك عمَّا وراء ذلك؛ فإنَّ هذا من شؤون الغيب التي لا نعلم منها إلا ما علَّمنا الله ورسوله.

[الإيمان بالكتب]

والكُتُب: جمع كتاب، وهو مِن الكَتْب؛ بمعنى: الجمع والضم، والمراد بها الكتب المنزَّلة من السماء على الرسل عليهم الصلاة والسلام.

والمعلوم لنا منها: صحف إبراهيم، والتوراة التي أُنزلت على موسى في الألواح، والإنجيل الذي أُنزل على عيسى، والزَّبور الذي أُنزل على داود، والقرآن الكريم الذي هو آخرها نزولًا، وهو المصدِّق لها، والمهيمن عليها، وما عداها يجب الإيمان به إجمالًا.

[الإيمان بالرسل]

والرسل: جمع رسول، وقد تقدم أنَّه من أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه.

وعلينا أن نؤمن تفصيلًا بمَن سمَّى الله في كتابه منهم، وهم خمسة وعشرون، ذكرهم الشاعر في قوله:

في ﴿تِلْكَ حُجَّتُنَا﴾[١] مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ مِـنْ بَعْـدِ عَشْـرٍ ويَبْقَـى سَـبْعَةٌ وهُـمُ
إدْرِيـسُ هُـودُ شُـعَيْبٌ صَـالِحٌ وكَـذا ذُو الكِفْلِ آدَمُ بالـمخْتَارِ قَدْ خُتِمُوا[٢]

وأمَّا مَن عدا هؤلاء من الرسل والأنبياء؛ فنؤمن بهم إجمالًا على معنى الاعتقاد بنبوَّتهم ورسالتهم، دون أن نكلِّف أنفسنا البحث عن عدتهم وأسمائهم، فإنَّ ذلك مما اختصَّ الله بعلمه؛ قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

ويجب الإيمان بأنَّهم بلَّغوا جميعَ ما أُرسلوا به على ما أمرهم الله عزَّ وجلَّ، وبيَّنوه بيانًا لا يسع أحدًا ممَّن أُرسلوا إليه جهله، وأنَّهم معصومون من الكذب والخيانة، والكتمان والبلادة.

وأنَّ أفضلهم أولو العزم، والمشهور أنَّهم: محمد، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح؛ لأنَّهم ذُكروا معًا في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وقوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا

(١) يعني الشاعر قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (٨٣) وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٨٥) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ فهؤلاء ثمانية عشر نبيًّا، وبقي سبعة أنبياء ذكرهم في البيت الثاني.

(٢) (ذكر بيتين في عدِّ الأنبياء وعدَّ منهم ذا الكفل وفيه خلاف) (ابن عثيمين).

بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾[الشورى:١٣]

[الإيمان بالبعث]

و((**البَعْثُ**)) في الأصل: الإثارة والتحريك، والمراد به في لسان الشرع: إخراج الموتى من قبورهم أحياء يوم القيامة؛ لفصل القضاء بينهم، فمن يعمل مثقال ذرَّة خيرًا يره، ومَن يعمل مثقال ذرَّةٍ شرًّا يره.

ويجب الإيمان بالبعث على الصفة التي بيَّنها الله في كتابه، وهو أنَّه جمعُ ما تحلَّل من أجزاء الأجساد التي كانت في الدنيا، وإنشاؤها خلقًا جديدًا، وإعادةُ الحياة إليها.

ومنكر البعث الجسماني - كالفلاسفة والنصارى[١] - كافر، وأمَّا مَن أقرَّ به ولكنه زعم أنَّ الله يبعث الأرواح في أجسامٍ غير الأجسام التي كانت في الدنيا؛ فهو مبتدعٌ وفاسقٌ.

[الإيمان بالقدر]

وأمَّا ((**القَدَرُ**))؛ فهو في الأصل، مصدر تقول: قدرتُ الشيء - بفتح الدال وتخفيفها - أقْدِرُهُ - بكسرها - قَدْرًا وقَدَرًا؛ إذا أحطتَ بمقداره.

والمراد به في لسان الشرع أنَّ الله عزَّ وجلَّ علم مقادير الأشياء وأزمانها أزلًا، ثمَّ أوجدها بقدرته ومشيئته على وفق ما علمه منها، وأنَّه كتبها في اللوح قبل إحداثها؛ كما في الحديث: ((أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: اكتب كل ما هو كائن))[٢]. وقال تعالى:

---

(١) (ذكر أن النصارى ينكرون البعث الجسماني وفيه نظر، بل قد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعاد الجسماني متفق عليه بين المسلمين والنصارى واليهود) (ابن عثيمين).

(٢) رواه بنحوه: أحمد (٢٢٧٥٧)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وغيرهم. =

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد:٢٢].

(وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ: الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ[١]، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ).

وقوله: ((وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ ... إلخ)): هذا شروعٌ في التفصيل بعد الإجمال، و(من) هنا للتبعيض، والمعنى ومن جملة إيمان أهل السُّنَّة والجماعة بالأصل الأول الذي هو أعظم الأصول وأساسها، وهو الإيمان بالله: أنَّهم يؤمنون بما وصف به نفسه... إلخ.

وقوله: ((مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ)) متعلِّقٌ بالإيمان قبله؛ يعني أنَّهم يؤمنون بالصفات الإلهية على هذا الوجه الخالي من كل هذه المعاني الباطلة؛ إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل.

[معنى التحريف] والتحريف في الأصل مأخوذ من قولهم: حرفتُ الشيء عن وجهه حرفًا، من باب ضرب؛ إذا أملته وغيرته، والتشديد للمبالغة.

وتحريف الكلام: إمالته عن المعنى المتبادر منه إلى معنى آخر لا يدلُّ

= قال الترمذي: حسن غريب، وصححه ابن جرير الطبري في ((التاريخ)) (٣٢/١)، وابن العربي في ((أحكام القرآن)) (٣٣٥/٢)، والألباني في ((صحيح الجامع)) (٢٠١٧).

(١) العزيز: ليست في الأصل.

عليه اللفظ إلا باحتمال مرجوحٍ، فلا بد فيه من قرينةٍ تبيِّنُ أنَّه المراد[١].

[معنى التعطيل] وأمَّا التعطيل؛ فهو مأخوذ من العطل، الذي هو الخلوُّ والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج:٤٥]. أي: أهملها أهلها، وتركوا وِرْدها. والمراد به هنا نفي الصفات الإلهية، وإنكار قيامها بذاته تعالى[٢].

[الفرق بين التحريف والتعطيل] فالفرق بين التحريف والتعطيل: أنَّ التعطيل نفيٌ للمعنى الحق الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة، وأمَّا التحريف؛ فهو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدلُّ عليها.

والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق، فإنَّ التعطيل أعمُّ مطلقًا من التحريف؛ بمعنى أنَّه كلما وجد التحريف؛ وجد التعطيل؛ دون العكس، وبذلك يوجدان معًا فيمن أثبت المعنى الباطل ونفى المعنى الحق، ويوجد التعطيل بدون التحريف فيمن نفى الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وزعم أنَّ ظاهرها غير مرادها، ولكنه لم يُعَيِّن لها معنًى آخر، وهو ما يسمونه بالتفويض. [معنى التفويض]

ومن الخطأ القول بأنَّ هذا هو مذهب السَّلف؛ كما نسب ذلك إليهم

(١) والتحريف يكون في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ؛ فمثاله نصب اسم الجلالة بدل رفعه في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وأما في المعنى؛ فمثاله قولهم: (اسْتَوَى) أي: استولى، ويده؛ أي: قدرته.

(٢) التعطيل قسمان: كلي؛ كما فعل نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة، وجزئي كما فعل الأشاعرة الذين يثبتون سبع صفات فقط، وينفون الباقي.

المتأخرون من الأشاعرة[1] وغيرهم، فإنَّ السَّلف لم يكونوا يفوِّضون في علم المعنى، ولا كانوا يقرؤون كلامًا لا يفهمون معناه؛ بل كانوا يفهمون معاني النصوص من الكتاب والسنة، ويثبتونها لله عزَّ وجلَّ، ثمَّ يفوِّضون فيما وراء ذلك من كُنْهِ الصفات أو كيفيَّاتها[2]؛ كما قال مالك حين سُئِلَ عن كيفية استوائه تعالى على العرش: ((الاستواء معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ))[3]. [المفوضة]

[معنى التكييف والتمثيل] وأمَّا قوله: ((وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ))؛ فالفرق بينهما أنَّ التكييف أن يعتقد أنَّ صفاته تعالى على كيفية كذا،أو يسأل عنها بكيف.

وأمَّا التمثيل؛ فهو اعتقاد أنَّها مثل صفات المخلوقين.

وليس المراد من قوله: ((مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ)) أنَّهم ينفون الكيف مطلقًا؛ فإنَّ كل شيء لا بد أن يكون على كيفية ما، ولكن المراد أنَّهم ينفون

---

(١) سيأتي التعريف بهم.

(٢) المفوِّضة: هم الذين يُثْبِتُون الصفات، ويفوِّضون علم معانيها إلى الله.
وأهل السنّة والجماعة يُثْبِتُون الصفات وعلم معانيها، ويفوِّضون علم كيفيتها إلى الله تعالى.
ومَن قال: أنا أثبت الصفات وأفوِّضُ علمها إلى الله؛ قلنا له: ماذا تعني بعلمها؟ علم المعنى؟ أم علم الكيفية؟

(٣) ذكره البيهقي في ((الأسماء والصفات)) (ص٥١٥) عن الإمام مالك بإسناد جوَّده الحافظ في ((الفتح)) (٤٠٧/١٣). وورد عن ربيعة الرأي، شيخ مالك. ذكره: البيهقي في ((الأسماء والصفات)) (ص٥١٦)، واللالكائي في ((شرح اعتقاد أهل السُّنَّة)) (٣٩٨/٣). وورد أيضًا عن أم سلمة مرفوعًا وموقوفًا. ولكن قال ابن تيمية في ((الفتاوى)) (٣٦٥/٥): ((وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يُعْتَمَدُ عليه)). وقال الألباني عن المرفوع في ((شرح الطحاوية)) (ص٢٨١): ((لا يصح)). ثمَّ قال: ((والصواب عن مالك أو أم سلمة، والأول أشهر)).

علمهم بالكيف؛ إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته إلا هو سبحانه.

(بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])

قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾؛ هذه الآية المحكمة من كتاب الله عزَّ وجلَّ هي دستور[١] أهل السُّنَّة والجماعة في باب الصفات، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد جمع فيها بين النفي والإثبات، فنفى عن نفسه المثل، وأثبت لنفسه سمعًا وبصرًا، فدلَّ هذا على أنَّ المذهب الحق ليس هو نفي الصفات مطلقًا؛ كما هو شأن المعطِّلة، ولا إثباتها مطلقًا؛ كما هو شأن الممثِّلة؛ بل إثباتها بلا تمثيل.

وقد اختُلِفَ في إعراب: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على وجوه؛ أصحُّها: أنَّ الكافَ صلةٌ زيدَت للتأكيد؛ كما في قول الشاعر:

لَيسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ ... خَلْقٌ يُوَازِيهِ فِي الفَضَائِلِ

(فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ، وَلَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ).

وقوله: ((**فَلا يَنْفُونَ عَنْهُ** ...)) إلخ تفريعٌ على ما قبله؛ فإنَّهم إذا كانوا يؤمنون بالله على هذا الوجه؛ فلا ينفون ولا يحرِّفونَ، ولا يكيِّفون ولا يمثِّلون.

---

(١) كلمة فارسية بمعنى قانون أو أساس، وفي ((التاج)): ((النسخة المعمولة للجماعات)).

والمواضع: جمع موضع، والمراد بها المعاني التي يجب تنزيل الكلام عليها؛ لأنَّها هي المتبادرة منه عند الإطلاق، فهم لا يعدِلون به عنها.

[معنى الإلحاد في أسماء الله]

وأمَّا قوله: ((وَلَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ))؛ فقد قال العلامة ابن القيِّم رحمه الله: ((والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها؛ مأخوذٌ من الميل؛ كما يدل عليه مادة (ل ح د)، فمنه اللحد، وهو الشق في جانب القبر، الذي قد مال عن الوسط، ومنه المُلْحِد في الدين: المائل عن الحق، المُدْخِل فيه ما ليس منه)). اهـ

فالإلحاد فيها إمَّا أن يكون بجحدها وإنكارها بالكليَّة، وإمَّا بجحد معانيها وتعطيلها، وإمَّا بتحريفها عن الصواب وإخراجها عن الحق بالتأويلات الفاسدة، وإمَّا بجعلها أسماء لبعض المبتَدَعات؛ كإلحاد أهل الاتحاد.

وخلاصة ما تقدم:

أنَّ السَّلف رضي الله عنهم يؤمنون بكل ما أخبر الله به عن نفسه في كتابه، وبكل ما أخبر به عنه رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إيمانًا سالما من التحريف والتعطيل، ومن التكييف والتمثيل، ويجعلون الكلام في ذات الباري وصفاته بابًا واحدًا؛ فإنَّ الكلام في الصفات فرعُ الكلام في الذات، يُحْتَذَى فيه حَذْوُه، فإذا كان إثبات الذات إثباتَ وجودٍ لا إثبات تكييف؛ فكذلك إثبات الصفات.

وقد يعبِّرون عن ذلك بقولهم: ((تُمَرُّ كما جاءت بلا تأويل))، ومَن لم

يفهم كلامهم؛ ظنَّ أنَّ غرضهم بهذه العبارة هو قراءة اللفظ دون التعرُّض للمعنى، وهو باطل، فإنَّ المراد بالتأويل المنفي هنا هو حقيقة المعنى وكنهه وكيفيته[١].

قال الإمام أحمد رحمه الله: ((لا يوصَفُ الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، ولا يتجاوز القرآن والحديث))[٢].

وقال نُعيم بن حمَّاد (شيخ البخاري): ((مَن شبَّه اللهَ بخلقه؛ كفر، ومَن جحد ما وصف الله به نفسه؛ كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيهٌ ولا تمثيلٌ))[٣].

(لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ: لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفْءَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لهُ).

قوله: ((**لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ: لَا سَمِيَّ لَهُ ...**)) إلخ؛ تعليل لقوله فيما تقدم إخبارًا عن أهل السُّنَّة والجماعة: ((لا يكيِّفون ولا يمثِّلون)).

---

(١) ومما يؤيِّد ذلك أنهم كانوا يقولون أحيانًا: ((تُمَرُّ كما جاءت؛ بلا كيف))، وما كانوا يقولون: ((تُمَرُّ كما جاءت بلا معنى))، فعُلِمَ من ذلك أنهم يُثْبِتُون المعنى، وينفون الكيف.
والشارح يعني بقوله: ((حقيقة المعنى))؛ أي: الكيفية؛ يفرق بين المعنى وحقيقة المعنى، فيثبتون المعنى وينفون حقيقته، وهي الكيفية.

(٢) انظر: ((مجموع الفتاوى)) (٥/٢٦).

(٣) أورده الذهبي بإسناده في كتاب ((العلو))، وقال الألباني في ((مختصر العلو)) (ص١٨٤): ((وهذا إسنادٌ صحيحٌ)). اهـ
ونُعَيم بن حماد: هو أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخُزاعي المروزي، قال الخطيب: ((يقال إنه أوَّل من جمع المسند في الحديث)). وهو أعلم الناس بالفرائض، كان شديد الرد على الجهمية وأهل الأهواء، توفي سنة (٢٢٨هـ).